

Distr.: General  
14 August 2018  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم اليوم بشأن الحادث المأساوي المروع الذي وقع في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٨ حينما استهدفت المملكة العربية السعودية عمداً حافلةً مدرسية أثناء مرورها بسوق منطقة مكتظة بالسكان في بلدة ضحيان بمحافظة صعدة اليمنية، مما أسفر عن مقتل وإصابة ١٣١ مدنياً. ومن هؤلاء الضحايا البالغ عددهم ١٣١ شخصاً، لقي ٥٢ مصرعهم من بينهم ٤٠ طفلاً، وأصيب ٧٩ بجراح، بمن فيهم ٥٦ طفلاً. وما يبعث على الأسى ويثير المشاعر إزاء هذا ”الهجوم الذي يُعتبر الأسوأ على الإطلاق منذ عام ٢٠١٥“ أن الأطفال القتلى والجرحى كانوا جميعاً دون سن الخامسة عشرة وأغلبهم بين السادسة والحادية عشرة من العمر.

إن جمهورية إيران الإسلامية تدين هذا العمل اللاإنساني بأشد العبارات، وهي تؤمن بأن ضعف ردّ الفعل إزاء جرائم المملكة العربية السعودية في اليمن جعلها تواصل بجرأة بالغة اقتراف هذه الأعمال الوحشية التي أسفرت هذه المرة عن مقتل العشرات من الأطفال الأبرياء.

ويعدّ ذلك أيضاً نتيجةً مباشرة لحذف اسم هذا البلد من قائمة منتهكي حقوق الأطفال في سياق النزاع المسلح ولتقاعس مجلس الأمن عن منع هذه الفظائع التي تتمثل في قصف المناطق السكنية وقتل المدنيين. ويمكن التذكرة بعدد من هذه الجرائم، فيُشار مثلاً إلى مقتل ما لا يقل عن ٦٥ مدنياً، منهم ١٧ شخصاً من أسرة واحدة، إثر غارات جوية على تعز وقعت في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٥؛ ومقتل ١٣١ مدنياً في غارة جوية على حفل زفاف في قرية واجحة، قرب المخاء، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛ ومقتل ٢٨ شخصاً إثر غارة جوية على حفل زفاف في صنبان، بمحافظة ذمار، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛ ومقتل ٤٠ مدنياً في سوق تقع في شمال شرق صنعاء في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٦؛ ومقتل ما لا يقل عن ١٤٠ شخصاً وإصابة أكثر من ٥٠٠ آخرين في عدة ضربات جوية وقعت خلال مراسم عزاء في صنعاء في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

ونحن نشدد على أهمية البيان الصادر في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ عن المتحدث الرسمي باسم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي أتى فيه أن ”أي هجوم يستهدف بشكل مباشر مدنيين لا يشاركون مباشرة في أعمال قتالية أو أعياناً مدنية يشكّل جريمة حرب“. ومن هذا المنطلق، نشير أيضاً إلى التفاصيل الواردة في البيان نفسه التي تؤثّق إجمالي الخسائر في صفوف السكان المدنيين خلال الفترة



الممتدة من ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥ حتى ٩ آب/أغسطس ٢٠١٨، وهي خسائر طالت ١٧٠٦٢ مدنياً (٦٥٩٢ قتيلًا و ١٠٤٧٠ جريحاً) ونجم معظمها عن غارات جوية نفذتها قوات التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية.

وعمليات القتل المروعة هذه لأطفال أبرياء كانوا على متن حافلة مدرسية تقل مجموعة من الطلاب المشتركين في دورة صيفية لتحفيظ القرآن الكريم، جاءت بعد أيام قليلة من وقوع هجوم آخر شنته المملكة العربية السعودية في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٨ على سوق سمك مزدحمة بالحديدة وعلى المستشفى الرئيسي بالمدينة وأفضى إلى مصرع ٦٠ مدنياً يمنيًا، منهم مسعفون طبيون، وإصابة ما لا يقل عن ١٧٠ مدنياً آخرين.

ومن الواضح أن تفاعس مجلس الأمن عن التحرك إزاء هذا الحادث الذي ينتهك القانون الدولي الإنساني انتهاكاً صارخاً يشكّل جريمةً ضد الإنسانية وجريمةً حرب، قد زاد من جرأة المملكة العربية السعودية إلى حدّ جعلها تنكر دونما خجل هذه التدابير على نحو ما ورد في رسالتها المؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٨ (S/2018/573) الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن. وفي أعقاب ذلك، دافع المتحدث رسمي باسم التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، هو العقيد تركي المالكي، عن القتل الأرعن للأطفال وسمى الهجوم على حافلة مدرسية ”هدفًا عسكرياً مشروعاً“ استهدف بما يتفق مع أحكام القانون الدولي الإنساني.

وتحذر جمهورية إيران الإسلامية مرةً أخرى من استمرار اللامبالاة والتساهل وغياب ردّ الفعل حيال انتهاك المملكة العربية السعودية المنهجي والشديد الفداحة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان دون خشية من عقاب، فلن يفضي ذلك إلا لتماديها في التجرؤ على قتل المزيد من الأطفال العزل الأبرياء. ومن الواضح أن مجرد الدعوة إلى ”إجراء تحقيق يتسم بالمصداقية والشفافية“ أو إلى أي تدابير مماثلة دون أن يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى تقديم مرتكبي هذه الأعمال الوحشية إلى العدالة هو إجراء لا يفني بالعرض.

ولا بد أن يجبر المجتمع الدولي المملكة العربية السعودية على وقف تدخلها العسكري والسياسي في اليمن وعلى رفع الحصار عنه، فقد باتت الأوضاع السائدة فيه الآن تشكّل أسوأ أزمة إنسانية في العالم. ولئن كان التدخل العسكري في اليمن مآله إلى الفشل لا محالة، فإن التوصل إلى حلّ سلمي للأزمة في هذا البلد لا يمكن أن يتم إلا عن طريق حوار وطني شامل للجميع يقوده أبناء اليمن ويمتلكون ناصية أمره. ولا تزال جمهورية إيران الإسلامية تقف بكل قوة وراء هذا النهج.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غلام علي خوشرو

السفير

الممثل الدائم